

قانون "الاعتذار عن الإرهاب" الفرنسي يُستخدم "لتجريم" التضامن الفلسطيني

الاثنين 22 يوليو 2024 07:27 م

في 9 يوليو، أمضى فرانسوا بورجا، الخبير الفرنسي البارز في شؤون الإسلام السياسي والناشط المؤيد لفلسطين، ثماني ساعات في حجز الشرطة في محطة إيكس أون بروفانس في جنوب فرنسا. وقد تم اعتقال بورجا، الذي يطلب خبرته على نطاق واسع، بسبب شكوى مقدمة بتهمة "الاعتذار عن الإرهاب"، وهي تهمة تنطوي على الدفاع عن الأعمال الإرهابية أو تصويرها بشكل إيجابي. قدم الشكوى المنظمة اليهودية الأوروبية (منظمة **Juive Europeen**)، وهي منظمة غير حكومية فرنسية تتكون من حوالي 60 محامياً متطوعاً يحاربون معاداة السامية ومعاداة الصهيونية. وبورجا متهم بإعادة نشر بيان لحركة حماس الفلسطينية في العاشر من يناير الماضي، والذي دحض مزاعم العنف الجنسي ضد الإسرائيليين خلال هجوم 7 أكتوبر، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز. بعد رد الفعل العنيف على إعادة تغريدته، نشر بورجا، مدير الأبحاث السابق في المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS)، أنه يكن "احتراماً واحترافاً لقادة حماس أكثر بكثير من قادة دولة إسرائيل". وبعد أيام قليلة من استجوابه من الشرطة، قال بورجا، المتقاعد الآن، لموقع ميدل إيست آي إن وجهة نظره بشأن الإرهاب تتطابق مع "نفس وجهة نظر الجنرال ديغول في أيامه". في نوفمبر 1967، أعلن شارل ديغول، رئيس فرنسا آنذاك: "إن إقامة إسرائيل على الأراضي التي استولت عليها احتلالاً سيتضمن حتماً القمع والطرده، وستشكل مقاومة لهذا الاحتلال، وهو ما ستصنفه إسرائيل بدورها على أنه إرهاب". وقال بورجا لموقع ميدل إيست آي، إنه كان يعلم أنه كان "في مرمى مختلف الجمعيات الصهيونية الفرنسية الإسرائيلية" لفترة طويلة. وأضاف: "ومع ذلك، فوجئت برؤية هذا النوع من الكابوس أصبح حقيقة". وبحسب محاميه رفيق شكات، فإنه يجب على النيابة مراجعة الوقائع التي بررت الجلسة لتقرر ما إذا كانت ستؤيد التهمة أم تسقطها. وقال شكات في مقابلة: "هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها التحقيق مع أستاذ جامعي لإبداء رأيه السياسي حول صراع أجنبي"، مندداً بذلك باعتباره "اعتداء على حرية البحث".

"الرياح العاتية تهب في فرنسا"

أعربت مجموعة من الأكاديميين عن قلقهم بشأن اعتقال بورجا لدى الشرطة في رسالة نُشرت في 12 يوليو. وكتب المؤلفون: "حتى وقت قريب، كانت مؤسسات مثل الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والقيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، وحتى محكمة مكافحة الإرهاب في باريس، تسعى للحصول على خبرة فرانسوا بورجا في المسائل المتعلقة بالإرهاب". وتابعت: "هذا الانتقال من خبير إلى مشتبه به يشهد على الرياح العاتية التي تهب في فرنسا ضد الحقوق والحريات، ولا سيما ضد حريات البحث والتعبير". وأعرب عالم الاجتماع هشام بن عيسى، أحد الموقعين، عن مخاوفه لموقع ميدل إيست آي. وقال: "يجب أن نكون يقظين للغاية لأن الحرية الأكاديمية تقول الكثير عن الحالة الديمقراطية للمجتمع، وقدرته على قبول التناقضات والخلافات، حتى الأكثر تطرفاً منها". وأضاف: "لقد علمنا التاريخ أنه عندما ينتقل مجتمع ما إلى نظام أكثر استبدادية، فإنه يهاجم بسرعة الأوساط الأكاديمية وخاصة العلوم الاجتماعية، وهي ليست علوم مثل العلوم الأخرى لأن مهمتها هي إنتاج خطابات نقدية حول المجتمع".

تهديد للحريات

وبحسب بن عيسى، فإن التهديدات التي تتعرض لها الحرية الأكاديمية بدأت تظهر قبل 7 أكتوبر، مدفوعة بـ "نظريات لا أساس لها مثل الوعي الإسلامي واليسار الإسلامي". وتعرضت حركة البقطة، التي تدين التمييز ضد الأقليات، لانتقادات من اليمين واليمين المتطرف بسبب الطائفية والتعصب المزعومين. وفي الوقت نفسه، تم استخدام مصطلح "اليسارية الإسلامية" لاتهام الأيديولوجيات اليسارية بالتواطؤ مع الدوائر الإسلامية. وفي عام 2021، صرح وزير التعليم العالي آنذاك، فريدريك فيدال، أن اليسار الإسلامي "يفسد" المجتمع، ودعا إلى إجراء تحقيق وطني في هذه الظاهرة داخل الأوساط الأكاديمية الفرنسية. ويرى بن عيسى أن "تلويث المناقشات العامة بالخطاب اليميني المتطرف" يمثل خطراً على حرية التعبير بشكل عام. وتابع: "الأمر لا يتعلق فقط بفرانسوا بورجا أو الباحثين بشكل عام، الأمر يتعلق بالحالة الديمقراطية للمجتمع، وبالتالي إمكانية تمتع كل مواطن بحرية التعبير أم لا".

وفي الرسالة المفتوحة الداعمة لبورجا، أشار زملاؤه إلى أن القضية المرفوعة ضده هي جزء من نمط أوسع من التحقيقات التي تستهدف "عشرات آخرين ضد الناشطين والطلاب والقادة النقابيين والسياسيين".

تم تقديم ما يقرب من 400 تحقيق في الشكاوى المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني بين أكتوبر وديسمبر 2023، وفقاً لموقع التحقيقات الاستقصائي ميديا بارت. ولا تزال غالبية الحالات قيد المعالجة.

وكما هو الحال مع بورجا، قدمت منظمة العدالة المفتوحة بعض الشكاوى. وفي نوفمبر، قدمت منظمة "يهود أوروبا" شكوى ضد الكوميدي جيوم موريس، الذي أدت نكته حول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى فصله من إذاعة "فرانس إنتر" العامة في يونيو، على الرغم من إسقاط المحكمة التهم في نهاية المطاف. كما استدعت الشرطة القضائية في أبريل ماتيلد بانوت، زعيمة حزب "فرنسا الأبية"، وربما حسن، التي انتخبت مؤخراً لعضوية البرلمان الأوروبي من نفس الحزب اليساري، في إطار التحقيقات في "الاعتذار عن الإرهاب". واهتمتهم منظمة العدالة المفتوحة في تصريحاتهم بإضفاء الشرعية على تصرفات حماس.

وأدانت عدة منظمات "تجريم" التضامن مع الفلسطينيين، قائلة إنه "من غير المقبول أن يتم الخلط بين التضامن مع فلسطين ودعم الإرهاب أو معاداة السامية لتشويه سمعة النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية المناهضة للعنصرية".

وفي إبريل، ساد غضب كبير عندما استجوبت سلطات مكافحة الإرهاب مجموعة من طلاب كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية الذين نظموا مظاهرات لدعم الناس في غزة

وفي أعقاب هجمات أكتوبر وبدء الحرب الإسرائيلية على غزة، حظر وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين المظاهرات المؤيدة لفلسطين وقد أبطت المحكمة العليا هذا الحكم بعد خمسة أيام

في الوقت نفسه، وجه وزير العدل إريك دوبوند موريتي تعميماً يوجه المدعين العامين إلى ملاحقة "التصريحات العامة التي تشيد بالهجمات" التي تشنها الجماعات الفلسطينية "كمقاومة مشروعة لإسرائيل". وحثهم على ضمان "رد جنائي حازم وسريع" في مواجهة معاداة السامية و"الاعتذار عن الإرهاب".

وبالمثل، بعثت وزيرة التعليم العالي سيلفي ريتليو برسالة إلى رؤساء الجامعات تأمرهم فيها بمعاينة "الأفعال والتصريحات" التي تندرج ضمن جرائم "الاعتذار عن الإرهاب أو التحريض على الكراهية أو العنف" ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات".

تم في البداية تقييد جريمة "المدافع عن الإرهاب"، التي تم إدخالها في فرنسا بموجب قانون الصحافة لعام 1881، وحمايتها إلى أن تم تعديلها في نوفمبر 2014 ونقلها إلى قانون العقوبات

ومنذ ذلك الحين، تسمح المادة 2-421-5 من قانون العقوبات بعقوبات تصل إلى خمس سنوات في السجن وغرامة قدرها 75 ألف يورو (81654 دولاراً)، وتجذب الجرائم عبر الإنترنت ما يصل إلى سبع سنوات وغرامة قدرها 100 ألف يورو

على الرغم من أن المادة الجديدة مصممة لمحاربة الأنشطة المتعلقة بالإرهاب مثل التجنيد عبر الإنترنت، إلا أن الممارسة كانت مختلفة تمامًا، كما أوضح شكات لموقع ميدل إيست آي، حيث أدانت المنظمات الحقوقية الزيادة في الملاحقات القضائية غير المرتبطة بالإرهاب ذكرت هيومن رايتس ووتش في عام 2018: "يمكن لهذا النهج أن يخلق بيئة يخشى فيها الناس التشكيك في الآراء السائدة أو تحديها، أو التعبير عن آراء لا تحظى بشعبية، أو حتى إلقاء نكات مثيرة للجدل".

وتابعت: "المفارقة المتمثلة في أن الحماسة تجاه هذه الملاحقات القضائية هي في جزء منها رد فعل على هجوم يناير 2015 على شارلي إيبدو، الصحيفة التي أصبحت رمزاً لحرية التعبير لأنها أصرت على حقها في أن تكون غير محترمة وغير حساسة، بيدو المحكمة الدستورية الفرنسية قد نسيها".

ووافق شكات على ذلك قائلاً: "إن حقيقة أن هذه التعليقات يعاقب عليها في فرنسا بتهمة "الاعتذار عن الإرهاب" تكشف عن المنحدر القمعي المثير للقلق الذي تنخرط فيه البلاد".

منذ أكتوبر الماضي، حدثت زيادة في الملاحقات القضائية التي تستهدف الأفراد والمنظمات المؤيدة لفلسطين وأعرب شكات عن قلقه من أن مصير هذه القضايا "يعتمد على فهم المدعين العامين والقضاة لمصطلح الإرهاب، الذي لا يوجد له تعريف قانوني ثابت".

وتابع شكات: "مصطلح الإرهاب يعمل على رسم خط سياسي بين العنف الذي يعتبر مشروعاً والعنف الذي لا يعتبر كذلك، مع إخفاء الأصل السياسي والذاتي البارز لهذا الترسيم".

وانتقدت ناتالي تيهيو، رئيسة رابطة حقوق الإنسان، جريمة "الاعتذار عن الإرهاب" باعتبارها أداة لقمع حرية التعبير واستهداف من يدعمون الفلسطينيين في فرنسا

وقالت لموقع ميدل إيست آي: "هناك باستمرار قوانين جديدة بشأن الإرهاب تعمل على توسيع نطاق الحظر".

وتابعت: "هذه النصوص ذات الخطوط العريضة الغامضة تطلق العنان للتفسير السياسي من أجل قمع المعارضين والباحثين والناشطين والنقابيين وغيرهم والإشارة إليهم على أنهم منحرفين".

وأشار تيهيو أيضاً إلى أن الادعاء الذي يشرف على الاحتجاز لدى الشرطة يخضع لتأثير وزارة العدل وقد يتلقون توجيهات لمتابعة هذه القضايا

<https://www.middleeasteye.net/news/france-apology-terrorism-offence-used-criminalise-palestine-solidarity-and-restrict-freedoms>